

2019/45

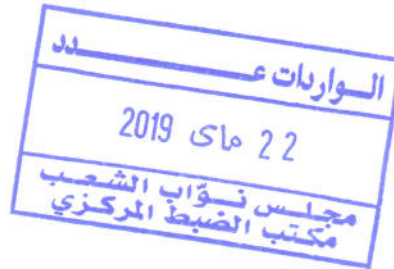
مشروع قانون

يتعلق بالموافقة على اتفاقية الضمان المبرمة بتاريخ 4 أفريل 2019 بين الجمهورية التونسية والبنك الإسلامي للتنمية والمتعلقة باتفاقية البيع لأجل المبرمة في نفس التاريخ بين الشركة التونسية للكهرباء والغاز والبنك المذكور للمساهمة في تمويل مشروع نقل الغاز الطبيعي

فصل وحيد:

تتم الموافقة على اتفاقية الضمان الملحقة بهذا القانون والمبرمة بالمملكة المغربية بتاريخ 4 أفريل 2019 بين الجمهورية التونسية والبنك الإسلامي للتنمية والمتعلقة باتفاقية البيع لأجل الملحقة بهذا القانون والمبرمة في نفس التاريخ بين الشركة التونسية للكهرباء والغاز والبنك الإسلامي للتنمية، للمساهمة في تمويل مشروع نقل الغاز الطبيعي بمبلغ لا يتجاوز مائة وتسعة عشر مليون (119.000.000) أورو.

2019/45



2019/45

شرح الأسباب

مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية الضمان بشأن التزامات الشركة التونسية للكهرباء والغاز بمقتضى اتفاقية البيع لأجل الخاصة بمشروع نقل الغاز الطبيعي

يهدف مشروع القانون المعروض إلى الموافقة على اتفاقية الضمان المبرمة بالمملكة المغربية بتاريخ 4 أبريل 2019 بين الجمهورية التونسية والبنك الإسلامي للتنمية والمتعلقة باتفاقية البيع لأجل التي أبرمها هذا الأخير في نفس التاريخ مع الشركة التونسية للكهرباء والغاز بخصوص مساهمته في تمويل مشروع نقل الغاز الطبيعي بمبلغ لا يتجاوز 119 مليون أورو.

(1) أهداف المشروع:

يندرج المشروع في إطار مخطط التنمية الثالث عشر وبالتحديد في إطار جزئه الخاص بتطوير الشبكة الوطنية لنقل الغاز الطبيعي (2016-2020) التي اعتمده تونس والهادف أساسا إلى تحسين مناخ الأعمال وذلك بتوفير الطاقة بصفة عامة وبشكل موثوق في جميع انحاء البلاد، والذي سيساهم بدوره في توفير أكثر فرص عمل وتقليص نسبة البطالة.

ويهدف المشروع بشكل خاص إلى تغطية الحاجيات المتزايدة للغاز الطبيعي لضمان إنتاج الكهرباء من ناحية ولتقليص الفجوة بين مناطق البلاد فيما يتعلق بتوفير الخدمات الاساسية المتعلقة بالطاقة لكل الجهات من ناحية أخرى.

وتتمثل النتائج المرتقبة من المشروع في ضمان إمداد الغاز الطبيعي إلى محطات توليد الكهرباء برادس و المرناقية وسوسة و الصخيرة فضلا عن المساهمة في ربط 60 جماعة محلية كائنة بجهات المروج ومساكن والمنستير وسليانة وسيدي بوزيد والحامة وقبلي وتطاوين بشبكة نقل الغاز الطبيعي من ضمن المائة جماعة محلية المدرجة في مخطط التنمية.

| |
|---------------------------------------|
| السوابق عدد |
| 22 ماي 2019 |
| مجلس نواب الشعب مكتب الضبط المركزي |

2019/45

(2) مبلغ التمويل: 119 مليون أورو.

(3) الشروط المالية:

- هامش الربح: يشمل العناصر التالية ويُطبَّق على كل مبلغ مسحوب:
 - ✓ السعر المرجعي: متوسط سعر المبادلة (المقوم بالأورو لمدة 10 سنوات)، السائد عند تاريخ السحب، ويكون ثابتا طوال مدة التمويل،
 - ✓ هامش تعاقدى: ثابت وقدره 60 نقطة أساس،
 - ✓ هامش التمويل: تم تحديده بـ 70 نقطة أساس وسيخضع هذا الهامش إلى مراجعة كل سنة (6) أشهر من قبل البنك.
 - ✓ في حال أن السعر المرجعي كانا سالبا، فإنَّ البنك سيعتبر أنَّ السعر المرجعي هو صفر.
- الضمان: ضمان الحكومة التونسية.

(4) فترة السداد: 20 سنة منها 4 سنوات إهمال.

ذلك هو الغرض من مشروع القانون المصاحب.

عن وزير الشؤون الاقتصادية والتنمية
بالتفويض من السيد
الوزير

20 19 / 4 5

الواردات عـ دد
22 ماي 2019
مجلس نواب الشعب
مكتب الضبط المركزي